

نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله
في

إفتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء

15 دجنبر 1999

الحمد لله وحده

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

بسرور بالغ وإبتهاج عميق يسعدنا أن نلتقي بكم ونحن نفتتح هذه الدورة التي يعقدها المجلس الأعلى للقضاء وهو شعور نابغ مما تحظى به هذه المؤسسة الدستورية الموقرة الموضوعة تحت رئاسة جلالتنا ونابع كذلك من الأهمية القصوى التي نوليها للقضاء باعتباره مسؤولية منوطة بأمر المؤمنين يفوض النهوض بها لقضاة باسمه يصدرن الأحكام.

وعلى النهج الذي سلك أسلافنا الميامين والذي وطده والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه نحن عازمون على متابعة المسير بما تتطلبه هذه المسؤولية من عناية ورعاية على أساس متين من مرجعيتنا الإسلامية الثابتة ومن تراثنا العلمي الزاخر المتجلي في الرصيد الفقهي والإجتهادي الذي خلفه فقهاء الأمة وفي طليعتهم قضاة المغرب على مر التاريخ أولئك الذين أعترف لهم بالتقوى والنزاهة وشهد لهم بالتبريز في أحكام النوازل والقضايا المستحدثة.

وإذا كنا نريد إستمرار هذه الصورة الأصيلة المشرقة لقضائنا في إطار دعائمه القوية ومرتكزاته الراسخة، فإننا نتطلع كذلك إلى أن يكون هذا القضاء منطورا ومتجددا يواكب ما يعرفه العالم المتقدم في مواجهة المشكلات التي يثيرها العصر وتولدها الحضارة الحديثة ويساير ما عقدنا العزم على إنجازه بإذن الله وما دعونا إلى التعبئة له بمنظور تصحيحي للمسؤولية ومفهوم جديد للسلطة.

لقد أنجزت في عهد والدنا المقدس رضوان الله عليه إصلاحات كثيرة تحث على الاعتزاز والافتخار بما تحقق بها من إطمئنان على سير العدالة في بلادنا وإرتياح لمصالح المواطنين في نطاق إستقلال القضاء وتنظيم جهازه وتوحيده وإعادة هيكلة مختلف أصنافه ودرجاته وإحداث محاكم متخصصة وإتخاذ تدابير تنظيمية وتشريعية لصالحه ولصالح القضاة كي ينهض هذا القطاع الحيوي بدوره في ضمان، الحقوق والحريات وفي ترسيخ سيادة الشرعية والقانون وتثبيت دولة الحق والعدل، وهو الدور الذي به يصبح القضاء مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من كل ما تحقق فإننا نسعى إلى مزيد من التطوير والتحديث حتى نمكن قضاءنا من رفع التحديات التي تفرضها مشاركة الألفية الثالثة مما يقتضي تكويننا مستمرا ومتفتحا يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته وتحسين برامجه وتعيين مناهج تأطيره وتجديد طرق عمله، وإن من شأن مثل هذا التكوين أن يؤهل جهازنا القضائي لمواكبة تجدد القوانين العالمية ولكسب ثقة الذين يرغبون في التعامل معنا إضافة إلى كسب ثقة المواطنين.

ورغبة منا في توسيع مجالات التطوير والتحديث قررنا الزيادة التدريجية في عدد المحاكم التجارية كما قررنا إحداث محاكم استئناف إدارية في أفق إنشاء مجلس للدولة يتوج الهرم القضائي والإداري لبلادنا حتى تتسنى مواجهة كل أشكال الشطط وحتى يتاح ضمان سيادة الشرعية ودعم الإنصاف بين المتقاضين، وإننا لندعو حكومتنا للإسراع لإعداد القوانين المنظمة للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، باعتبارها إطارا قضائيا قائما لحماية المال العام من أن تمتد إليه أيدي العبث والتسيب واستغلال النفوذ وباستكمال هذا الإطار الشامل لتحديث القضاء وتأهيله وعقلنة تدبير شؤونه وتوفير بنايات لائقة لمحاكمة وإمداده بالوسائل المادية والمعنوية نكون قد عملنا على تفعيله، وهيانا له أسباب القيام بما أنيط به من تحقيق العدالة الإجتماعية. ومن البديهي أنه ان يحقق القضاء هذا المبتغى إلا إذا ضمنا لهيأته الحرمة اللازمة والفعالية الضرورية بجعل أحكامه الصادرة بإسمنا تستهدف الإنصاف وفورية البث والتنفيذ وجريان مفعولها على من يعينهم الأمر، على أن تكون هذه الأحكام صادرة عن التطبيق السليم للقانون وفق مقتضيات نصوصه وما يمليه ضمير القاضي بمنأى عن كل أشكال الضغوط المادية والمعنوية وسائر الاعتبارات الذاتية والمؤثرات الخارجية.

حضرات السادة

إن العدالة كما لا يخفى هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحق، وهي في نفس الوقت مؤثر فاعل في تخليق المجتمع وإشاعة الطمأنينة بين أفرادهِ وإتاحة فرص التطور الإقتصادي والنمو الاجتماعي وفتح الباب لحياة ديموقراطية صحيحة تمكن من تحقيق ما نصبو إليه من آمال، وإذا كان الجميع مطالباً بمضاعفة الجهود وبذل الطاقات لمجابهة المستجدات المتلاحقة ورفع تحدياتها، فإن المعول كبير على قضاتنا في حدود إختصاصاتهم الدستورية أن يواصلوا أداء رسالتهم المقدسة بما يتناسب وما تفرضه تعاليم شريعتنا السمحة من عدل وإنصاف وإستقامة وكرامة وحماية للقانون وتمسك بالفضائل الخلقية السامية التي ينبغي أن تتحكم في السلوك والتي أنتم لا شك مثالها والقُدوة، لهذا فإننا ونحن نوليكم ما أنتم جديرون به من عناية، وما هو لائق بكم من مكانة، ننتظر منكم-حضرات السادة أعضاء هذا المجلس الموقر-أن تظلوا على ما عودتمونا أسرة ملتزمة يلحمها التناسق والانسجام وأن تستمروا على ما عهدنا فيكم من صدق وإخلاص وأن تواصلوا السير على النحو الذي ينفق والمستوى المرموق لمؤسسة دستورية تعمل تحت رئاسة جلالتنا حرية بممارسة إحدى وظائف الإمامة العظمى طبقا لمبادئنا الإسلامية العريقة الملزمة للقضاة بالتجرد والنزاهة والاستقلال ووفقا للقيم الإنسانية المشتركة في مجال الحقوق.

وإننا لوائقون من أنكم تقدرون هذه المسؤولية حق قدرها وأنكم تحفزنا منها ستعالجون مختلف النقط الهامة التي صادفنا عليها مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

حضرات السادة

إننا إذ نفتتح باسم الله أشغال مجلسكم الموقر لنود أن نوكد لكم حسن ظننا وكامل عطفنا وسابغ رضانا داعين الله تعالى، أن يرزقكم عونه وتوفيقه وسداده ويلهمكم الإمتثال الدائم للأمر الإلهي الوارد في قوله عز وجل :

﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ صدق الله

العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.